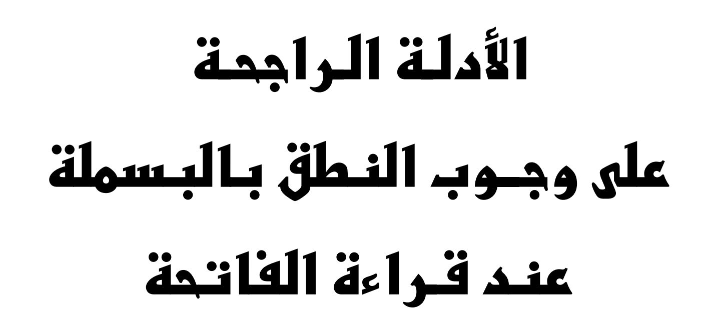


الأدلة الراجحة
على وجوب النطق بالبسملة
عند قراءة الفاتحة

بقلم

خادم العلم الشريف

أبي الفضل أحمد بن منصور قرطام الحسيني المالكي

تنبيه:"هذا بحث لطيف يبين بوضوح جَلي ما ذهب إليه السادة الشافعية على أن بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ آية من سورة الفاتحة".

إصدار

واحة آل البيت لإحياء التراث والعلوم – فلسطين

استهلال

الحمد لله على آلائه والصلاة والسلام على خير أنبيائه وعلى الطيبين الطاهرين من صحبه وآله.

وبعد:

فلقد سألنا بعض الأخوة المحبين، ومن هم على تحسين عبادتهم حريصين، عن حكم الجهر بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾، فبادرنا بالإجابة ونحن لهم شاكرين، على حسن ظنهم بنا وحرصهم على تعلم أمور الدين، وبالعروة الوثقى مستمسكين وعن الأئمة الأعلام ناقلين مستعينين بما توفر لدينا من المراجع والتي تُمَحِّص المسألة دون لين، إذ أن الأحكام الفقهية قد استُقرئت منذ زمن بعيد، فما علينا إلا الرجوع إليها والتثبت منها، ولا يتجرأ أحد بالقول دون علم، ومن عمل عكس هذا فضلالُه أكيد، وإن في هذا تذكرة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، واللهَ نسأل أن يوفقنا لإصابة الحق الذي يحتاج إليه المريد، ويجنبنا به حرَّ جهنم يوم تقول هل من مزيد، ويثيبنا به الجنان والحسنى والمزيد .

قبل الشروع في تحقيق ما جاء في حكم الجهر والإسرار بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾، لا بد من التنويه على أنَّ هناك بعض طلبة العلم أو الأخوة القارئين لبعض الكتب يحسبون أنه إذا ما جاء حديث في مسألة معينة يظنون أن الحكم الشرعي يؤخذ من هذا الحديث بمفرده والعمل بظاهره، والحقُّ غير ذلك لأنه قد يظهر التعارض في بعض الأحاديث النبوية فما ظَنُّه أن يعمل هل يفعل الشيء وضِدَّه ؟!!! لذا فإن علماء الأصول وضعوا قواعد أصولية حديثية لقبول الحديث والحكم عليه، لذلك نَجِد من الأحاديث: الصحيح والحسن والضعيف والمرسل والموقوف وإلى غير ذلك من أقسام الحديث التي ذكرها المحدثون وصنفوا التآليف المنفردة في ذلك.

تمهيد

فصل

﴿ عمل العلماء في الحديث ﴾

من المعلوم أن عمل الحفاظ والمحدثين هو إثبات لفظ الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحكم عليه من ناحية السند تصحيحاً وتضعيفاً، ولا يعنى إثبات صحة حديث أنَّ العمل على ما جاء في هذا الحديث باستقلاله؛ لأن الحكم الشرعي يؤخذ من مجموع الأدلة وهناك الكثير من الأحكام الشرعية كان معمولاً بها في بدء الدعوة الإسلامية ثم نسخت، وهي من ناحية الصناعة الحديثية صحيحة ثابتة كما جاء في صحيح ابن حبان أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ﴿ لا يُنْتَفع بجلد الميتة ولا بعصبها ﴾، فهذا منسوخ بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أيُّما إيهابٍ دُبِغ فقد طَهُر ﴾، وكذلك حديث بَسْرة وطَلَقْ في حكم الوضوء مِن مَسِّ الفرج، فكان لا بد من معرفة الناسخ والمنسوخ، وهو وجه من أوجه الترجيح متناً وسنداً والتي من خلالها اسُتنبطت الأحكام وحفظت الشريعة من مظنة التعارض، ولقد ذكر علماء الأصول وجوهاً كثيرةً للترجيح بين الأحاديث، وهذا هو عمل العلماء العاملين المجتهدين الذين يحافظون على هذه الشريعة المطهرة ويصونوها من سهام العابثين .

فصــل

﴿ وجوب معرفة أوجه الترجيح ﴾

ومن أهم السمات التي يتصف بها أهل العلم والاختصاص وذوي الخبرة في العلوم الشرعية معرفة أوجه الترجيح وهي مهمة جداً لاستنباط الحكم الشرعي، ولكي تتضح هذه الأهمية نضرب هنا مثالاً يشتمل على وجوه عدة من قواعد الترجيح وهو حديث ابن عباس رضي الله عنهما حيث قال: ﴿ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهي حرام ﴾، أي وهي محرمة وحديث أبي رافع حيث قال: ﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوَّج ميمونة وهو حلال وبنى[1] بها وهي حلال وكنت أنا السفير بينهما ﴾. فهذان الحديثان كل روايةٍ منهما تخالف الأخرى فأيَّ رواية تقدم، ويكون عليها استخلاص الحكم الشرعي، فهل يجوز لنا أن نقول بناءً على حديث ابن عباس أنه يجوز للرجل أن يتزوج وهو محرم وهو الظاهر من لفظ الحديث!! وهنا تظهر أهمية معرفة الأصول الفقهية والحديثية.

لذلك قال علماء الأصول أن حديث أبي رافع أرجح ومقدم على حديث ابن عباس وذلك لعدة أسباب:

1- أن أبا رافع هو المباشر للقصة لأنه قال في الحديث: ﴿ وكنتُ السفير بينهما ﴾، ومن أوجه الترجيح أن يكون الراوي مباشراً للقصة بنفسه، فروايته أرجح من غير المباشر؛ لأن المباشر أقعد لِما باشر وأثبت وأعرف.

2- يعارضه حديث ميمونة نفسها صاحبة القصة حيث قالت: ﴿ تزوجني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن حلالان ﴾، ومن أوجه الترجيح أن يكون أحد الراويين صاحبَ الواقعة.

---

(1) بنى: تزوج.

3- أنه بالنظر إلى المتن فإنه قد أخرج مسلم في صحيحه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ﴿ لا يَنْكح المحرم ولا يُنْكح ﴾، ومن أوجه ترجيح المتن أن يكون أحد المتنين قولاً والآخر فعلاً فإن القول أقوى على الصحيح، وحديث ابن عباس من باب الفعل، والفعل يحتمل الخصوص به صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يدل على دوام الحكم.

النتيجة: أن حديث أبي رافع مقدم وأرجح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قواعد ترجيحية مهمة:

هناك أوجه كثيرةٌ من أوجه الترجيح في السند والمتن نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر[1]:

1- إذا جاء حديثان أحدهما يثبت والآخر ينفي فإن المثبت يقدم على المنفي والإثبات أرجح ومثاله:

حديث بلال بن رباح رضي الله عنه: ﴿ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل البيت فصلَّى به ﴾، وحديث أسامة رضي الله عنه: ﴿ أنه دخل البيت ولم يصل به ﴾، فحديث بلال الذي يُثبت فيه الصلاة داخل الكعبة مقدم ويرجح على حديث أسامة الذي ينفي الصلاة داخل الكعبة.

2- أن يكون أحد الراويين لم تختلف الرواية عنه بخلاف الآخر ومثاله:

ترجيح حديث ابن عمر رضي الله عنهما حيث روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ﴿ إذا زادت الإبل على عشرين ومائة، ففي كل أربعين بنت لَبُون، وفي كل خمسين حُقَّةْ ﴾ على حديث عَمْرو بن حزم أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ﴿ إذا زادت الإبل على عشرين ومائة استؤنفت الفريضة ﴾؛ لأنه جاءت رواية عن عمرو بن حزم توافق رواية ابن عمر.

(1) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للشريف التلمساني (ص 105).

3- كثرة رواية أحد الخبرين ومثاله:

ترجيح حديث إيجاب الوضوء مِن مسِّ الذكَر على حديث طلق بن علي وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ هل هو إلا بِضْعة منك ﴾، فإن حديث إيجاب الوضوء رواه أبو هريرة وابن عمر وزيد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وجابر بن عبد الله وعائشة وأم سلمة وأم حبيبة، وما كان أكثر رواةً كان أرجح.

هذا بعض ما ذكره العلماءِ مِنْ أوجه الترجيح فليُرجع إليها في مَظَانِّها، وإنّما أَرَدْنا التنبيه على أن العمل في الحديث ليس بالأمر الهَيِّن وأخذ الأحكام واستنباطها من مصادرها هو عمل الفقهاءِ المحدِّثين.

ومن هذه الأحاديث التي أُشكل فيها الأمر على بعض طلبة العلم، ما جاء في الجهر بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾، وعدم الجهر بها، حيث جاءت أحاديث تثبت الجهر بالبسملة وأخرى تنفي، ومنها ما هو مروِيٌّ في الصحيح وغيره، لذلك فإننا سوف نبحث المسألة من ناحية الصناعة الحديثية وإظهار العلة [1] فيها وتنزيلها على قواعد الترجيح، وننقل أقوال أئمة الحديث فيها، ولكن بادئ ذي بدء سنورد الأحاديث التي يتمسك بها من قال بعدم الجهر بالبسملة، ثم نردِفُها بالأحاديث التي تمسَّك بها من قال بالجهر بالبسملة، مع الوقوف على السند والمِتْن في كلا الوجهين، فقد قال ابن مهدي: "لأن أعرف علة حديث أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي".

(1) العلة : سبب قادح في صحة الحديث مع أن الظاهر سلامته ثم وقد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه.

المبحث الأول

﴿ الأحاديث التي تنفي الجهر بالبسملة ﴾

أولاً : ذكر الأحاديث التي تنفي الجهر بالبسملة والتعرض لها من ناحية السند.

الحديث الأول: رواية أنس بن مالك رضي الله عنه:

1- روى مسلم في صحيحه عن شعبة قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس قال: ﴿ صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ﴾[1].

2- روى الإمام أحمد[2] والنَّسائي[3] بسند على شرط الصحيح عن أنس بلفظ: ﴿ صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يجهرون بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ﴾.

3- ولعبد الله بن أحمد في مسند أبيه[4] عن قتادة عن أنس قال: ﴿ صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يستفتحون القراءة بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ﴾. قال شعبة: فقلت لقتادة: أنت سمعته من أنس؟ قال نعم نحن سألناه عنها.

4- وللنسائي[5] عن منصور بن زاذان عن أنس قال: ﴿ صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يُسمعنا قراءة ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ وصلى بنا أبو بكر وعمر فلم نسمعها منهما ﴾.

---

(1) صحيح مسلم باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة حديث رقم (892).

(2) مسند الإمام أحمد حديث رقم (12553).

(3) سنن النسائي الصغرى حديث رقم (905).

(4) مسند الإمام أحمد حديث رقم (13667).

(5) سنن النسائي الصغرى حديث رقم (904).

5- وما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم: حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدَّثه قال: ﴿ صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بـ ﴿ الحمد لله رب العالمين﴾ لا يذكرون ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ في أول قراءةٍ ولا في آخرها ﴾، ثم رواه من رواية الوليد عن الأوزاعي أخبرني إسحاق ابن عبد الله ابن أبي طلحة أنه سمع أنس يذكر ذلك[1].

---

(1) مسند الإمام أحمد حديث رقم (13045).

فصـل

﴿ نقد رواية أنس من ناحية السند ﴾

بالنسبة إلى رواة الحديث الأول وهو ما يُعرف بإسناد الحديث فإنه من هذا الطريق لا توجد به علة قادحة من ناحية السند.

أما بالنسبة لرواية الأوزاعي الأخيرة قال الحافظ جلال الدين السيوطي(1): "أعلَّها بعضهم بأن الراوي عنه هو الوليد، يدلِّس تدليس التسوية، وإن كان قد صرح بسماعه من شيخه، وإن ثبت أنه لم يسقط بين الأوزاعي وقتادة أحد فقتادة ولد أكْمه(2)، فلا بدَّ أن يكون أملى على من كتب إلى الأوزاعي، ولم يُسمِّ هذا الكاتب فيحتمل أن يكون مجروحاً أو غير ضابط مع ما في أصل الرواية بالكتابة من الخلاف وأن بعضهم يرى انقطاعها"ا.هـ.

تدليس التسوية:

هو شر أقسام التدليس سماه بذلك ابن القَطَّان؛ لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفا بالتدليس، ويجده الواقف على السَّنَد كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر، فيحكم له بالصحة وفيه غررٌ شديد، وممن اشتهر بذلك بقية بن الوليد، وممن عرف به الوليد بن مسلم"(3)ا.هـ.

قال أبو مسهر(4): "كان يحدِّث بأحاديث الأوزاعي من الكذابين ثم يُدلسها عنهم"ا.هـ.

وقال صالح جزرة(5): "سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد قد أفسدت حديث الأوزاعي، قال: كيف؟ قال: كنت تروي عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن

---

(1) تدريب الراوي ص (255).

(2) أكمه: الذي وُلِدَ أعمى (مادة كمه- مختار الصحاح).

(3) تدريب الراوي 226/2.

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق.

الزهري، وعن الأوزاعي عن يحيي بن سعيد، وغيرك يُدْخل بين الأوزاعي وبين نافع، عبد الله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري أبي الهيثم بن مرة قال: أَقَبِلَ الأوزاعي أنْ يروي عن مثل هؤلاء؟! قلت: فإذا روى عن هؤلاء وهم ضعفاء، أحاديث مَنَاكير فأسقطتَهم أنت وسيرتها من رواية الأوزاعي من الثقات، ضُعِّفَ الأوزاعي. فلم يلتفت إلى قولي". قال العلاَّئي: "وبالجملة فهذا النوع مِنْ أفحش أنواع التدليس وشرها"ا.هـ.

الحديث الثاني: أيضاً من رواية أنس:

روى مالك في الموطأ[1] عن حُميد[2] عن أنس بن مالك قال: ﴿ قمت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ إذا افتتح الصلاة ﴾، وزاد فيها الوليد بن مسلم: ﴿ صليت خلف رسول الله صلى الله عليه آله وسلم... ﴾.

---

(1) موطأ الإمام مالك كتاب الصلاة باب العمل في القراءة.

(2) حميد الطويل ذكره غير واحد من المدلسين ت (143 هـ) أسماء المدلسين118/1 .

فصـل

﴿ نقد رواية أنس في الموطأ من ناحية السند ﴾

هذا الحديث معلول، أعلَّه الحفاظ من عدة وجوه. قال ابن حجر العسقلاني([1]): "حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه، حتى قيل وأن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة ووصفه بالتدليس النَّسائي[2] وغيره وقد وقع تصريحه عن أنس بالسماع والتحديث من أحاديث كثيرة في البخاري وغيره". قال مؤمل بن إسماعيل عن حماد: "عامَّة ما يرويه حُميد عن أنس سمعه من ثابت[3]"، ولقد وثقه ابن معين وأبو حاتم، وهذا التوثيق عند روايته من غير طريق أنس أو عندما يروي من طريق ثابت وقتادة.

وأعلَّ هذه الرواية الشافعي[4] لمخالفة الحفاظ مالكاً فقال في سنن حَرملة فيما نقله عنه البيهقي: " فإن قال قائل: قد روى مالك..." وذكر الحديث، قيل له: خالفه سفيان بن عيينة[5] والفزَّاري[6] والثقفي وعدد لاقيتهم سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد" ا.هـ.

والقاعدة: أن ما خالف فيه الثقةُ مَنْ هو مثله من الثقات فحديثه مِنْ أنواع الضعيف الشَّاذ.

قال البيقوني في منظومته:

وما يخالف الثقة فيه الملا ... فالشاذ والمقلوب قسمان تلا

---

(1) طبقات المدلسين 52/1.

(2) هو الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام ناقد الحديث، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخرساني النَّسائي، صاحب السنن، كان محبا لآل البيت واستشهد في الرملة عام (303 هـ).

(3) ثابت البناني بصري تابعي ثقة رجل صالح صحب أنس أربعين سنة ت (127هـ).

(4) محمد بن إدريس الشافعي الإمام الفقيه صاحب المذهب الشافعي ت (204هـ).

(5) سفيان بن عيينة : هو الإمام الكبير حافظ العصر، شيخ الإسلام، أبو محمد الهلالي الكوفي المكي، وهو ثقة ثبت في الحديث.

(6) الفزاري: هو إبراهيم بن محمد أبو اسحاق الكوفي ثقة مأمون أحد الأئمة ت (186هـ).

حيث رجَّحَ الإمام الشافعي روايتهم، لما رواه عن سفيان عن أيوب عن قتادة عن أنس قال: ﴿كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر يفتتحون القراءة بـ ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾، يعني يبدؤون بأم القرآن قبل ما يَقرأ بعدها، ولا يعني أنهم يتركون ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ﴾ ا.هـ.

قال الدارقطني: "وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس". قال البيهقي: "هكذا رواه عن قتادة أكثر أصحابه كأيوب وشعبة والدِّستوائي وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد بن أبي عروبة، وأبي عوانة وغيره" ا.هـ.

قال ابن عبد البر: "فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة وليس في روايتهم ما يوجب سقوط البسملة" ا.هـ.

وهذا هو اللفظ المتفق عليه في الصحيحين وهو رواية الأكثرين ورواه كذلك عن أنس ثابت البناني وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة.

الحديث الثالث: رواية ابن عبد الله بن مغفل:

قال حدثنا سعيد بن إياس عن قيس بن عباية عن عبد الله بن مغفل يزيد بن عبد الله قال: "سَمِعني أبي وأنا أقول ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾، فقال يا بُنَيَّ إياك والحَدَث قال: ولم أرَ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبغض إليه حَدثا في الإسلام منه، فإني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها فلا تقلها، وإذا أنت قرأت فقل:﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾"[1] (رواه الخمسة إلا أبو داوود وقال الترمذي حديث حسن).

---

(1) مسند الإمام أحمد بن حنبل حديث رقم (16468) والنسائي حديث رقم (906).

فصـل

﴿ نقد رواية ابن عبد الله بن مغفل ﴾

فيها عبد الله بن مغفل وهو مجهول، وقيل أنَّ اسمه يزيد ولم يعرف أنه روى عنه إلا أبو نعامة قيس بن عباية الحنفي[1]، وفيه سعيد بن إياس اختلط آخر حياته قال أبو حاتم: تغير حفظه توفي سنة 144 هجري.

قال أبو الفتح اليعمري: "والحديث عندي ليس مُعللاً بغير الجهالة في ابن عبد الله بن مغفل وهي جهالة حاليَّة لا عينيَّة للعلم بوجوده، فقد كان لعبد الله بن مغفل سبعةُ أولاد سمي هذا يزيد".

قال ابن حجر العسقلاني[2]: "ثم الجَهَالةُ بالراوي هي السبب الثامن للطَّعن بالحديث...".

تنبيه مهم جداً:

أما قول الترمذي عن الحديث أنه حسن فقد قال الإمام النووي: "ولا يرد على هؤلاء الحُفَّاظ قول الترمذي أنه حسن، حيث قال ابن خزيمة أنَّ هذا الحديث غير صحيح، وقال الخطيب البغدادي وغيره ضعيف" ا.هـ.

ومن المعلوم عند أهل الحديث بداهةً، أن الإمام الترمذي قد وضع قواعد تفرَّد بها للحكم على الحديث ونَبَّه عليها في جامعه؛ ليكون طالب العلم على بصيرةٍ من أمره فقال الإمام النووي في التقريب[3]: "وتختلف النسخ في قوله – أي الترمذي-: حسن صحيح ونحوه، فينبغي أن تعتني بمقابلة أصلك بأصول معتمدة، وتعتمد على ما اتُفِقت عليه ..."، ونقل شيخ الإسلام ابن حجر عن الإمام الترمذي قوله: "وما قلنا في كتابنا (حديث

---

(1) تهذيب الكمال 475/9.

(2) نخبة الفكر ص (51)

(3) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير (ج1).

حسن) فإنما أردنا به حَسُنَ إسنادُه عندنا، فقد صَّرح بأنه أراد حَسْنُ الإسناد، فانتفى أن يريد حَسُن اللفظ، ومن المعلوم أن صحة الإسناد أو حسنها لا يعنى بالضرورة أن نحكم على أن المتن صحيح أو حسن، ولقد اشتهر الإمام الترمذي بذكر الحسن وأشهره" ا.هـ.

هذا ما يتعلق بالأحاديث التي تنفي الجهر بالبسملة من حيث السند.

أما من ناحية المتن فهي كالتالي:

فصـل

﴿ نقد الأحاديث التي تنفي الجهر من ناحية المتن ﴾

يتبين مما سبق أنَّ الأحاديث جاءت بألفاظ متعددة إن كان من رواية أنس بن مالك أو ابن عبد الله بن مغفل أو من حديث عائشة[1] رضي الله عنها، فالاختلاف في اللفظ جعل الحفاظ يضربون بهذا الحديث مثلاً للحديث المعلول أو المعلل حيث قال الإمام السَّنوسي المالكي: "ومثال العلة في المتن ما انفرد مسلم في إخراجه في حديث أنس من اللفظ المصَرّح بنفي قراءة ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾، فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين، إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح، ورأوا من رواه باللفظ المذكور، رواه بالمعنى الذي وقع له، ففهم من قوله كانوا لا يستفتحون بالحمد لله أنهم كانوا لا يبسملون فرواه كما فهم وأخطأ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية ..."[2] ا. هـ. وسبق الحافظ السيوطي السنوسي في هذه المسألة فقال عند ذكره الحديث المضطرب[3]: "وعندي أحسن مثال لذلك حديث البسملة السابق، فإن عبد البر أعله بالاضطراب كما تقدم، والمضطرب يجامع المعَلَّل لأنه قد تكون علته ذلك" ا.هـ.

قال ابن عبد البر: "اختُلف في لفظ هذا الحديث اختلافاً كثيراً متدافعاً مضطرباً، منهم من يقول صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر ومنهم من يذكر عثمان ومنهم من لا يذكره، ومنهم من يقول: فكانوا لا يقرؤون ﴿ بسم الله الرحمن

---

(1) ما روي عن عائشة أنها قالت: "كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين".

(2) في مقدمته على شرح صحيح مسلم (19/1).

(3) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ص(267).

الرحيم ﴾ ومنهم من قال: فكانوا لا يجهرون بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ، ومنهم من قال: فكانوا يجهرون بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾".

وهذا الاضطراب لا تقوم معه حجة لأحد وممَّا يدلُّ على أن أنساً لم يُرد نفي البسملة حديث أم سلمة"[1] ا.هـ.

قال ابن حجر العسقلاني في الفتح: "أنه لا يلزم من قوله يفتتحون بالحمد أنهم لم يقرؤوها سراً" ا.هـ .

ويؤيُّده قول الإمام الشافعي: "يعني يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين يعني يبدؤون بأم القرآن، قبل ما يقرأ بعدها، ولا يعني أنهم يتركون ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾"ا.هـ.، فإن قلت أنه روي في صحيح مسلم[2]عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿كان يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بـ ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ ﴾؟ فالجواب كما قال تقيُّ الدين الحُصني الشافعي: "أنَّ المراد قراءة السورة الملقبة بالحمد لله رب العالمين، فإن قيل هذا خلاف الظاهر فالجواب تعيَّن ذلك جمعاً بين الأدلة"[3] ا.هـ.

وكذلك ما قاله ابن حجر العسقلاني: "أن أنساً يَبْعُد جداً أن يصحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدة عشر سنين ويصحب أبا بكر وعمر وعثمان خمساً وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة، بل لكون أنس رضي الله عنه اعترف[4] بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه لبعد عهده به لم يذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد لله جهراً فلم يستحضر الجهر بالبسملة فيتعين الأخذ بحديث من أثبت الجهر" ا.هـ.

---

(1) وهو الحديث الذي رواه أحمد وأبو داوود كما سيأتي.

(2) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (112/2) ورواه الطبراني في الكبير عن ابن عباس ورجاله ثقات .

(3) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار كتاب الصلاة.

(4) كما سيأتي في الأحاديث التي تثبت الجهر بالبسملة.

حجة قاطعة:

ويؤيد ما قاله الحافظ ابن حجر من عدم استحضار أنس للحكم ما أخرجه الدارقطني عن أبي سلمة قال: "سألت أنس بن مالك أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح بـ ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ أو بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾؟ فقال: إنك سألتني عن شيء ما أحفظه وما سألني عنه أحد من قبلك. فقلت: أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بالنعلين؟ قال: نعم" قال الدارقطني: إسناده صحيح أخرجه أحمد وابن خزيمة بسند على شرط الشيخين.

وفي مسند الإمام أحمد قال: قال قتادة: "سألت أنس بن مالك بأي شيء كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح القراءة؟ فقال:إنك سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد" ا.هـ.

فإن قيل أنَّ مَن حَفِظ عنه حجة على من سأله في حال نسيانه، فقد أجاب أبو شامة شيخ الإمام النووي بأنهما مسألتان، فسؤال أبي سلمة عن البسملة وتركها، وسؤال قتادة عن الاستفتاح بأي سورة.

يتبين مما سبق أن الأحاديث التي تنفي الجهر بالبسملة لا تخلو من علة قادحة في المتن أو السند ونجملها فيما يأتي:

1- الاضطراب الحاصل في لفظ الحديث اضطرابٌ لا تقوم معه حجة.

2- مخالفته للحفاظ وهم الأكثرون.

3- الانقطاع في رواية حميد عن أنس.

4- تدليس التسوية الذي وقع في رواية الوليد بن مسلم.

5- الجَهالة في الراوي ابن عبد الله بن مغفل.

6- الإدراج في الحديث كما قال ابن عبد البر زيادة "في أول قراءة ولا في آخرها".

7- الكتابة لأن قتادة ولد أكمَهْ فأملى الحديث على من يكتبه وهذا مختلَف فيه بين أهل الحديث.

8- جهالة الكاتب الذي أُمْلِيَ عليه.

9- ثبوت ما يخالفه عن صاحبيه قتادة وثابت البناني.

10- وجود روايتين عن أنس بن مالك إحداهما تثبت الجهر والأخرى تنفيه.

11- مخالفة الحديث لعدد التواتر حيث أن الأحاديث تثبت الجهر بالبسملة وصلت حد التواتر كما سيأتي.

12- إقرار أنس بن مالك أنه لم يحفظ هذا الحكم، وأنه لم يسبق أن أحداً سأله عنه.

13- قال الإمام الحافظ أبو الفضل العراقي: "وقول ابن الجوزي أن الأئمة اتفقوا على صحته فيه نظر فهذا الإمام الشافعي والدارقطني والبيهقي وابن عبد البر لا يقولون بصحته، أفلا يقدح كلام هؤلاء في الاتفاق الذي نقله" ا.هـ.

الحافظ ابن حجر يحل الإشكال:

قال أمير المؤمنين في **الحديث** الإمام ابن حجر العسقلاني في الإشكال الواقع في ألفاظ الحديث: "وطريق الجمع بين هذه الألفاظ حمل نفي القراءة على نفي السَّماع ونفي السماع على نفي الجهر" ا.هـ.

وعلى الرغم من جمع ابن حجر بين القولين إلا أنه يميل إلى الجهر بالبسملة وهذا يظهر مما تميز به ابن حجر في الفتح من الدفاع عن الشافعية وذلك أنه شافعي المذهب والشافعية يقولون بالجهر بالبسملة، وقول ابن حجر هذا تؤيده الأدلة والقواعد ويكفي تقديم الإثبات على النفي عند التعارض، وهي قاعدة جليلة عند الأصوليين والمحدثين والفقهاء.

المبحث الثاني

﴿ الأحاديث التي تثبت الجهر بالبسملة ﴾

بعد التفصيل الذي سبق في الباب الأول وإظهار العلل في الأحاديث التي تنفي الجهر بالبسملة والتي من بينها ورود الأخبار والأحاديث التي تثبت الجهر بالبسملة وبلوغها حدَّ التواتر، وهو المحفوظ عن الأئمة، كان لزاماً أن نتعرض لهذه الأحاديث والوقوف عليها من ناحيةِ السندِ والمتنِ ومعانيها وألفاظها.

فصـل

﴿ الأحاديث التي تثبت الجهر بالبسملة ﴾

الحديث الأول: رواية أنس بن مالك[1]:

أخرج الحاكم في المستدرك عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ﴿ سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجهر بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ﴾ قال الحاكم رجاله كلهم ثقات.

وروى الشافعي بإسناده عن أنس بن مالك قال[2]: "صلى معاوية بالناس بالمدينة، صلاة جَهَرَ فيها بالقراءة فلم يقرأ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾، ولم يكبِّر بالخفض والرفع فلما فرغ، ناداه المهاجرون والأنصار: يا معاوية نَقَّصت الصَّلاة أين ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾؟ وأين التكبير إذا خفضت ورفعت؟ فكان إذا صلى بهم بعد ذلك قرأ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾" ا.هـ.

هذا الحديث يبين أن الصلاة كانت جهرية، وكان ذلك زمن مُلك معاوية، وقد أنكر الصحابة عليه ترك البسملة – أي جهراً– وهذا يدل على أن الجهر بالبسملة في الصلاة الجهرية هو المعروف عند الصحابة، ولم يوافق أحد من الحاضرين معاويةَ على فعله.

وأخرج الدارقطني عن أنس بن مالك قال[3]: ﴿ كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجهر بالقراءة بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ﴾.

وروى البخاري عن قتادة قال[4]: "سُئِل أنس كيف كانت قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقال: كانت مداً.

---

(1) هو راوي الحديث الذي ينفي الجهر بالبسملة.

(2) أخرجه الحاكم في المستدرك وقال صحيح على شرط مسلم.

(3) وفي رواية عند الحاكم: "سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم ﴾".

(4) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب مد القراءة (111/9).

ثم قرأ: ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ يمدُّ بسم الله، ويمدُّ بالرحمن، ويمدُّ بالرحيم" ا.هـ.
فهذا الحديث يستلزم سماع أنس لها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

الحديث الثاني: رواية أبو هريرة رضي الله عنه:

روى الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ كان إذا قرأ وهو يؤمُّ الناس، افتتح بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ﴾، قال أبو هريرة: وهي آية من كتاب الله، اقرؤوا إن شئتم فاتحة الكتاب فإنها الآية السابعة.

قال الدارقطني: رجال إسناده كلهم ثقات.

وأخرج النَّسائي من حديث أبي هريرة: قال نعيم المجَمِّر: "صليت وراء أبي هريرة فقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ثم قرأ أم القرآن..."، وفيه يقول إذا سلم: "والذي نفسي بيده إني لأشبهكم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم"[1]. صحَّح هذا الحديث ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم وقال: على شرط البخاري ومسلم، وقال البيهقي: "صحيح الإسناد وله شواهد"، وقال أبو بكر الخطيب البغدادي فيه: " ثابت صحيح لا يتوجَّه إليه تعليل".

قال ابن عبد البر: "هذا حديث محفوظ من حديث الليث عن خالد بن يزيد الاسكندراني عن سعيد بن أبي هلال، وهما جميعاً من ثقات المصريين وأما الليث فإمام أهل بلده" ا.هـ.

وكذلك ما روي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ إذا قرأتم الحمد، فاقرؤا ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ إنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني و﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾إحدى آيها"[2] ا.هـ.

(1) رواه النسائي في الصغرى حديث رقم (907).
(2) أخرجه الدارقطني (310/1) والبيهقي (45/2)

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "هذا الإسناد رجاله ثقات، وصحَّح غير واحد من الأئمة وقفه على رفعه"، قلتُ: هو موقوف ولكن يأخذ حكم المرفوع لأنه ليس من قبيل الرأي والاجتهاد، وقال اليَعْمُري: "وجميع رواته ثقات".

الحديث الثالث: رواية أم سلمة رضي الله عنها:

أخرج الدارقطني عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ كان يقرأ الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فقطعها آيةً آية وعدَّها عدَّ الإعراب، وعدَّ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ آية، ولم يَعُدَّ عليهم ﴾[1] ا.هـ.

ومن رواية عمر بن حفص بن غياث عن أبيه عن جريج عن أبي مليكة عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ كان يصلي في بيتها فيقرأ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين ﴾، فذكر السورة بتمامها ﴾.

الحديث الرابع: رواية سَمُرَةَ بن جندب:

روي عن سمرة قال: ﴿ كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سكتتان، سكتة إذا قرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم ﴾، وسكتة إذا فرغ من القراءة ﴾، فأنكر ذلك عمران بن حصين فكتبوا إلى أُبي بن كعب، فكتب أن صدق سمرة[2].

الحديث الخامس: رواية عمر بن الخطاب:

روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ﴿ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قام فأراد أن يقرأ قال: ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ﴾[3] ا.هـ.

---

(1) رواه الإمام أحمد في المسند وأبو داوود في السنن.

2 أخرجه الدار قطني بإسناد جيد والترمذي وأبو داوود بلفظ" سكتة حين يفتتح وسكتة إذا فرغ من الصلاة ".

(3) أخرجه ابن عبد البر.

الحديث السادس: رواية عبد الله بن عباس:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ﴿أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يجهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ حتى قُبِض﴾[1] رواه الدارقطني، وعند الحاكم والبزار بلفظ ﴿كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجهر بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ في الصلاة﴾. قال الهيثمي: رجال البزار موثوقون، وصحَّحه الحاكم.

الحديث السابع: رواية علي بن أبي طالب عليه السلام:

أخرج الدارقطني بلفظ: ﴿أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في صلاته﴾.

قال الدارقطني: هذا إسناد علوي لا بأس به، وله طريق آخر عنده عن علي بن أبي طالب عليه السلام: "أنه سُئل عن السبع المثاني فقال: الحمد لله رب العالمين، قيل: إنما هي سِتّ، فقال: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾" وأسانيده كلهم ثقات ا.هـ .

وذكر البيهقي في الخلافيات أنه اجتمع آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الجهر بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم﴾" ا.هـ.

وإجماع آل البيت حجة عند أهل السنة والجماعة، كما نقل عنهم ذلك البيضاوي الشافعي في كتابه منهاج الوصول إلى علم الأصول ا.هـ.

---

(1) رواه الدراقطني (303/1).

فصـل

﴿ التابعون الذين قالوا بالجهر بالبسملة ﴾

قال الحافظ الخطيب البغدادي: "وأمَّا التابعون ومن بعدهم ممن قال بالجهر بها فهم أكثرُ مِن أن يذكروا وأوسع من أن يحصروا، منهم: سعيد بن المسيب، وطاووس، وعطاء، ومجاهد، وأبو وائل، وسعيد بن جبير، ومحمد بن سيرين، وعكرمة، وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي، وسالم بن عبد الله بن عمر، ومحمد بن المنكدر، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ومحمد بن كعب، ونافع مولى ابن عمر، وأبو الشعثاء، وعمر بن عبد العزيز، ومكحول، وحبيب بن أبي ثابت، والزُّهري، وأبو قُلابة، وعلي بن عبد الله بن عباس، وابنه الأزرق بن قيس، وعبد الله بن معقل بن مقرن، وممن بعد التابعين: عبد الله العمري، والحسن بن زيد، وزيد بن علي بن الحسين، ومحمد بن عمر بن علي، وابن أبي ذئب، والليث بن سعد، وإسحاق بن راهويه، وإليه ذهب الإمام الشافعي وأصحابه، وهو الذي تؤيده الأدلة" ا.هـ.

فصــل

﴿ الأحاديث التي تثبت الجهر بالبسملة أقوى وأرجح من الأحاديث التي تنفي الجهر بها ﴾

اعلم وفقك الله أن الترجيح يقع إما من جهة السند وإما من جهة المتن[1].

وقد سبق أن بَيَّنا العلل التي تعتري الأحاديث التي تمسَّك بها من لم يقل بالجهر بالبسملة وكذلك بالنسبة للأحاديث التي تثبت الجهر بالبسملة والوقوف على سندها ومتنها، تصحيحاً وتضعيفاً مع النظر في قواعد الترجيح التي نصَّ عليها العلماء وتنزيلها على هذه المسألة لوجدنا أن الأحاديث التي تثبت الجهر بالبسملة أرجح وأقوى وخالية من العلل التي نصَّ عليها النقاد في هذا الفن ومنها:

1- كثرة رواة الأحاديث التي تثبت الجهر حتى أوصلها كلاً من الحافظ السيوطي[2]، والإمام مرتضى الزبيدي[3]، وسيدي محمد بن جعفر الكتاني[4]، وغيرهم إلى حدِّ التواتر، فحديث البسملة هذا أخرجه الحاكم عن أنس، وابن عباس، وأبي هريرة، وأم سلمة، والدارقطني عن عثمان، وعلي، وجابر بن عبد الله، والحكم بن عمير، وابن عمر، وعمار بن ياسر، والنعمان بن بشير، وعائشة، والبيهقي في كتابه البسملة عن بريدة، وبشير أبو يسير بن معاوية، وحسين بن عرفطة، ومجالد بن ثور، والشافعي عن جماعة من المهاجرين والأنصار.

وقال الإمام بدر الدين العيني الحنفي في عمدة القاري: "والأحاديث الواردة بالجهر كثيرة متعددة عن جماعة من الصحابة يرتقي عددهم إلى واحد وعشرين صحابياً رَوَوْا ذلك

(1) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول (105).
(2) الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة حديث رقم (47).
(3) لقط اللالئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة حديث رقم (185).
(4) النظم المتناثر في الحديث المتواتر.

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم من صرح بذلك، ومنهم من فهم عبارته، والحجة قائمة بالجهر وبالصحة" ا.هـ.

قاعدة في الحديث المتواتر:

والحديث المتواتر هو ما رواه جماعة عن جماعة أحالت العادة تواطئهم على الكذب من أول السند إلى آخره، فإذا ما أثبتنا حديثاً بأنه متواتر لم يعد معنى للبحث عن رجاله وعن صحته وضعفه فقد قال ابن أبي الدم[1] في كتابه العناية وقال غيره: "والمتواتر لا يُبْحَثُ عن رجالِهِ بل يجب العمل به من غير بحث لإيجابه اليقين" ا.هـ.

أما بالنسبة لرواة الأحاديث التي تنفي الجهر بالبسملة فهي عن أنس بن مالك وابن عبد الله بن مغفل وعائشة.

2- اختلاف الرواية عن أنس: فقد جاءت روايتين عنه: رواية تنفي الجهر بالبسملة، ورواية تثبت الجهر بالبسملة وهذه الرواية وافقت رواية كل من أثبت الجهر بالبسملة، فرواية أنس التي تثبت الجهر أرجح وأثبت من الرواية التي تنفي الجهر.

3- تقديم الإثبات على النفي: فرواية أنس التي تثبت الجهر تُقدَّم على روايته التي تنفي الجهر حسب القاعدة الأصولية: "الإثبات يقدم على النفي".

4- ترجيح الظاهر على المؤوَّل فإن الألفاظ التي جاءت في حديث أنس كقوله: "لا يُسْمِعنا" أو "لا يقرءون" وما شابهه لا تفيد عدم الجهر بالبسملة؛ لأن دلالة المنطوق تقدم على دلالة المفهوم.

5- الجمع بين الأحاديث ما أمكن، وهو سمة الفقهاء حيث قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "وطريق الجمع بين هذه الألفاظ نفي القراءة على نفي السماع، ونفي السماع على نفي الجهر".

(1) هو إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم الهمداني المعروف بابن أبي الدم وهو مؤرخ باحث من علماء الشافعية ت (642 هـ).

فلزم ترجيح الأحاديث التي تثبت الجهر بالبسملة.

سبب وجيه للجهر والإسرار في البسملة:

ذكر الحفاظ أسباباً لاختلاف الروايات في قراءة البسملة سراً وجهراً منها:

ما قاله الحافظ في الفتح: "وقد جمع الدارقطني بما حاصله: أن المشركين كانوا يحضرون المسجد فإذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا: إنه يذكر رحمن اليمامة يعني مسيلمة، فأُمر أن يخافت بـ ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ونزلت: ﴿ وَلا تَجْهَرْ بِصَلاتِكَ وَلا تُخَافِتْ بِهَا ﴾(الاسراء: من الآية110) [1]. روى هذا الحديثَ الطبرانيُّ في الكبير والأوسط عن سعيد بن جبير قال: ﴿ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ﴾.

وكان المشركون يهزؤون بمُكاء وتَصدية[2]، ويقولون: محمد يذكر إله اليمامة، وكان مسيلمة الكذاب يسمى رحمن، فأنزل الله: ﴿ وَلا تَجْهَرْ بِصَلاتِكَ ﴾ فيسمع المشركون فيهزؤوا بك ﴿ وَلا تُخَافِتْ ﴾ عن أصحابك فلا تُسْمِعهم" رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس، وذكره النيسابوري في التيسير، وقد قال الهيثمي في مَجمَع الزوائد عن رجاله أنهم موثوقون" ا.هـ .

(1) سورة الإسراء آية (10).

(2) مُكاء: صفير، تصدية: تصفيقا، أي أن صلاتهم باطلة كمكاء الطير ورجع الصدى.

فصـل

﴿ حكم الجهر والإسرار بالبسملة في الصلاة قبل الفاتحة عند الفقهاء ﴾

عند المالكية: قال ابن عرفة: "لا بأس بها للمشهور وابن رشد عن ابن مسلمة والمازري عن ابن نافع وعياض عن ابن مسلمة وأبي عمرو عن نافع"، وقال القرافي والورَع قراءتُها خُروجاً من الخلاف.

وعند الأحناف: "يَقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ويُسِرُّ بها".

وعند الحنابلة: "ثم يُبَسمِلُ ندباً فيقول: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾".

وعند الشافعية: "ويجهر بها في الصلاة الجهرية ويسِرُّ بها في الصلاة السرية، والبسملة آية من الفاتحة عند الشافعية من لم يقرأها بطلت صلاته".

قال الإمام النووي: "ومذهب الشافعي رحمه الله تعالى وطوائف من السلف والخلف أن البسملة آية من الفاتحة وأنه يجهر بها حيث يجهر بالفاتحة، واعتمد أصحابنا ومن قال بأنها آية من الفاتحة أنها كتبت في المصاحف بخط المصحف، وكان هذا باتفاق الصحابة وإجماعهم على أن لا يثبتوا فيه بخط القرآن غير القرآن، وأجمع بعدهم المسلمون في كل العصور إلى يومنا، وأجمعوا أنها ليست في أول براءة، وأنها لا تكتب فيها وهذا يؤكد ما قلناه"[1] ا.هـ.

الخلاصة:

1- إن الجهر بالبسملة هو من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحابته والسلف الصالح.

2- يستحب الجهر بالبسملة في مواطن الجهر والإسرار بها في مواطن السر.

3- عدم قراءة البسملة عند السادة الشافعية تُبطل الصلاة لأن البسملة آية من الفاتحة.

---

(1) شرح النووي على صحيح مسلم باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة.

4- اتفق الأئمة على استحباب الجهر بالبسملة.

5- الأحاديث التي تنفي الجهر بالبسملة أحاديث لا تخلو من علة واضطراب.

6- الأحاديث التي تثبت الجهر بالبسملة أقوى وأرجح من التي تنفي الجهر بالبسملة.

الخاتمة

يتبيَّن لطالب العلم من خلال قراءة هذه الرسالة الصغيرة الحجم الكبيرة المضمون بدلالتها وعباراتها، وذلك لما احتوت عليه من التنويع في أساليب الاستدلال، وكيفية الوصول إلى الحق مع مراعاة قول المخالفين، وجلالة قدرهم، لكي يتسنَّى للباحثين معرفة نزاهة الشرع الإسلامي واتساعه لقبول أقوال عديدة في مسألة واحدة ولكن الصواب عند الله لا يقبل إلا مسألة بعينها، مع ادخار أجر الباحث المجتهد، بأجرين للمصيب وبأجرٍ للمخطئ، ولكن بعد توفر شروط الاجتهاد وكيفية العمل بها، ومن هنا كان حَرِياً بنا أن نسلك منهج هؤلاء المجتهدين ونتتبع آثارهم ونتمسك بأقوالهم ونتحلى بأخلاقهم الرفيعة في آداب البحث والمناظرة حتى نصل بذلك إلى القول المنشود والهدف المقصود، فنحظى برضوان الله المنان وشفاعة المصطفى العدنان والله الموفِّق للصواب لا ربَّ غيره، والله ورسوله أعلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين

حرره الفقير إلى رحمة ربه

أبو الفضل أحمد بن منصور قرطام الحسيني المالكي الفلسطيني

كان الله له ولوالديه ولكل من كان له فضل عليه بمنه

وكرمه آمين آمين آمين.

إعداد:

قسم البحوث والدراسات

واحة آل البيت لإحياء التراث والعلوم

14 شوال 1428هجري الموافق له 25 أكتوبر 2007